

الدراسات البلاغية والنقدية

التماسك النصي في الحديث الشريف

دكتور

عبد العزيز فتح الله عبد الباري

عضو رابطة الأدب الإسلامي العالمية

وعضو هيئة التدريس جامعة عمر المختار

تعد الجملة، منذ القدم، أكبر الوحدات اللغوية التي انصبَّ عليها الدرس البلاغي والأسلوبي القديم، وإن تجاوزت الدراسة في البلاغة القديمة نطاق الجملة؛ فلم تزد على دراسة الترابط القائم بين جملتين، فيما يعرف بمبحث "الفصل والوصل" في البلاغة العربية، وكذلك ما يتصل بباب الإيجاز والإطناب والمساواة حيث ينصب الحكم في هذه المباحث على جملة الكلام، غير أن هذه الدراسة لم ترق إلى معالجة النص بوصفه وحدة كلية شاملة.

ولذلك لم تتجاوز البحوث البلاغية القديمة المستوى التركيبي "إلى النطاق الدلالي للفقرة الكاملة أو المتتالية النصية، فضلاً عن أنه لم يشمل نصاً تاماً في البلاغة القديمة، بينما يقوم علم النص بتناول بناء فقرة أو فصل من النص أو النص كله".

فالفكرة الرئيس في علم اللغة النصي "أن النص يعد الموضوع الرئيس في التحليل والوصف اللغوي" كما لم تعد النظرة إلى الجملة باعتبارها أكبر وحدة في التحليل كافية في الدرس اللغوي؛ فالابد من النظر إلى النص باعتباره وحدة لغوية كبيرة تفهم الجملة في إطارها.

ومن النصوص التي تتميز بميزة التماسك النصي الحديث الشريف، وليس القصد من دراسة الترابط النصي في الحديث النبوي الشريف إضفاء مزية ليست فيه، أو لثبته أنه نص باحتوائه على معايير النصية التي وضعها روبرت آلان دي بيوجراند، وهي :

- ١ - السبك .
- ٢ - الحيك .
- ٣ - القصد .
- ٤ - القبول .
- ٥ - الإعلام .
- ٦ - المقامية .
- ٧ - التناسل .

والتي، بناء عليها، عرّف النص بأنه "حدث تواصلية يلزم لكونه نصاً أن تتوافر به سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير : السبعة السابقة - ليس القصد هذا، بل الكشف عن وسائل التماسك النصي في الحديث الشريف .

والسؤال هنا : هل لابد من توافر هذه المعايير السبعة مجتمعة في النص، ليصير النص نصاً؟ ! بينما نجد سعد مصلوح يعتبر تحقق هذه الشروط السبعة ضرورياً؛ ليكون النص نصاً نجد عالماً آخر يرى أن درس رودي بيوجراند "لا يعينان ضرورة تحقق هذه المعايير السبعة في كل نص، وإنما

يتحقق الاكتمال النصي بوجودها، وأحياناً تتشكل نصوص بأقل قدر منها".

ولعل الأخير أدق وأصوب؛ فدى بيوجراند نفسه يشير إلى هذا، حين يقول "أما أن يمكن أو لا يمكن لشيء أن يعد نصاً، فذلك يتوقف على مراعاة، هذه المعايير. والتعبير بـ(مراعاة) هذه المعايير يختلف عن وجوب توافرها جميعاً كما ورد في التعريف الذي أورده عنه د. سعد مصلوح؛ فمعيار مثل الإعلامية يجعله دى بيوجراند بحسب التقدير، وهناك معياران هاما لهما صلة وثيقة بالنص هما: السبك أو الربط والالتحام أو الحبك، وأما رعاية الموقف والتناسل فهما معياران نفسيان بصورة واضحة، كما يقول دى بيوجراند.

وبغض النظر عن مدى توافر هذه المعايير، مجتمعة أو أغلبها، في النص الحديثي، فإن الحديث الشريف نص أدبي: هو نص منطوق، في الأصل، منذ قيل، ونص مكتوب، منذ دَوّن، ولا مرأى في ذلك، بل هو نص يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في البلاغة العربية، وهذا أمر معلوم. لسنا إذن، ندرس النص الحديثي الشريف، لنثبت أنه نص، فهذا أمر محسوم سلفاً، بل لنحاول الكشف عن أهم وسائل الترابط النصي التي حفظت للنص الحديثي تماسكه وترابطه، وأبقت له أثره عند مستقبله. رغم اختلافهم على مر الأزمان.

ومن المفيد أن نقدم تصوراً موجزاً عن علم النص أو علم اللغة النصي، والغريب أن المتخصصين فيه يقرون بأنه "لم يتحدد بدرجة كافية رغم مرور ما يربو على ثلاثة عقود على نشأته الفعلية، وأبسط مثال يضرب في هذا المقام عدم وجود قدر، مشترك في ملامح التوافق حتى حول مصطلح النص ذاته، بل إننا نجد لدى باحث واحد بعينه في عمل واحد بعينه، في أكثر من موضع عدداً من التعريفات، يختلف محتوى كل تعريف عن الآخر".

غير أننا يمكننا أن نقدم تعريفاً بسيطاً للنص؛ فيمكن النظر إلى النص بوصفه الصيغة المنطوقة أو المكتوبة التي صدرت عن المتكلم أو المؤلف في موقف ما قاصداً دلالة ما، وهذه الصيغة قد تكون لفظة أو إشارة أو جملة أو متتاليات من الجمل المترابطة.

هذا ما أشار إليه "فاينرش"، في تعريفه النص بأنه وحدة كلية مترابطة الأجزاء، فالجمل يتبع بعضها بعضاً وفقاً لنظام سديد، بحيث تسهم كل جملة في فهم الجملة التي تليها فهما معقولاً، كما تسهم الجملة التالية من ناحية أخرى في فهم الجملة السابقة عليها فهما أفضل.

فالمهم أن تؤدي الصيغة النصية المنطوقة أو المكتوبة (النص)، طالت أو قصرت، دلالة يمكن للمتلقي أن يفهمها فهماً صحيحاً من خلال السياق، ويدرك وسائل الترابط فيها. ولن يتأتى ذلك إلا إذا كان النص نسيجاً محكماً بناؤه.

ولذلك عد بعض الباحثين أي مثال من لغة الحياة اليومية يؤدي دوراً، أو بعض الدور في سياق الحال نصاً، سواء أكان منطوقاً أو مكتوباً أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التعبير كالإشارة، مثلاً .

وليس شرطاً لتصبح الكلمة أو الكلام نصاً، أن يكون طويلاً أو قصيراً، فليس هناك معيار لطول النص؛ فالكلمة أو الكلام إن تحققت فيه شروط النص أو بعض شروطه، ولاسيما التماسك أو الترابط النصي، صار نصاً، ولو كان مكوناً من جملة واحدة، أو أقل من جملة ملفوظة أو مكتوبة ما دام هذا النص، مهما صغر، قد حمل دلالة مقصودة من المتكلم في سياق ما، وأدى وظيفته في التواصل بين المتكلم والمستقبل؛ "فالنص يمكن أن يكون كلمة واحدة ويمكن أن يكون أيضاً جملة واحدة، ويمكن أن يكون امتداداً من جمل كثيرة.

ونؤكد أنه يجب في النوع الثالث وجود روابط شكلية ودلالية بين هذه التتابعات من الجمل، أما بالنسبة للنوعين الأول والثاني، فلا يمكن أن نعهما نصاً إلا إذا توفر السياق الذي يوضح كلاً منهما. وكون النص كلمة واحدة أو جملة واحدة أكده علماء آخرون غير هاليدى ورقية حسن".

ومن المنطقي ألا تعد الكلمة أو الجملة نصاً إلا بإدراك المتلقي السياق المحيط بها، وإنتاج المتلقي نفسه المسكوت عنه من النص المحذوف، من خلال السياق؛ فكلمة مثل "عاجل" التي تظهر على شاشات التلفاز عند الإعلان عن نبأ أو خبر، تعد نصاً؛ بإدراك المتلقي السياق المحيط، وما لم يذكر من النص، أو سكت عنه اختصاراً أو اكتفاء بعلم المخاطب، فالمتلقي يدرك من خلال السياق، وهو هنا الهيئة التي تظهر على الشاشة مصاحبة لهذه الكلمة أن الكلمة واردة في نص سكت عنه اختصاراً وجذباً للانتباه وهو: "هذا خبر عاجل" أو "جاءنا خبر عاجل"، ولو أن المتلقي لم يدرك ذلك لما كان لهذه الكلمة قيمة النص، ولم تكن أكثر من كلمة معجمية.

بل إن الإشارة، في حد ذاتها كوسيلة من وسائل التعبير قد تعد نصاً بنفس الاعتبار التي ينبغي توافرها في الكلمة؛ لتعد نصاً، إضافة إلى كون هذه الإشارة مفيدة الدلالة المقصودة من المشير، ومفهومة من المتلقي.

وفي هذا الإطار، يمكن أن تعد إشارة الرسول ﷺ إلى كعب بن مالك t المصاحبة قوله "يا كعب" نصاً توافرت فيه شروط النصية، حين مر بكعب بن مالك وعبد الله بن أبي حدرد الأسلمي، وكان لكعب مال على عبد الله بن أبي حدرد: فتكلما، فارتفعت أصواتهما، فمر بهما رسول الله ﷺ فقال: "يا كعب، فأشار بيده، كأنه يقول: النصف فأخذ نصفاً مما عليه وترك نصفاً".

فقد كان قوله " e يا كعب " وإشارته المفهومة المفيدة دلالة مقصودة نصاً مفيداً مؤثراً تأثيراً فعالاً في المتلقي، وهو كعب بن مالك t .
 ودليل أن إشارته e تعد نصاً بذاتها، فهم الراوي إياها وتصرف كعب بن مالك بناء على ذلك، بل هي أثرت في سلوكه وغيرت من تصرفه، وجعلته يتنازل عن جزء من حقه أو نصف دينه، وساعد على ذلك السياق المحيط. بل هو عمدة في فهم النص؛ فالإشارة حلت محل قوله e "يا كعب :خذ النصف ودع النصف الآخر " فقد دلت على جملتين مترابطتين سكنا عنهما
 وتلك إحدى مهام علم النص، فهو يحاول " أن يوضح لنا كيف يمكن أن نؤثر على آخرين بواسطة مضمون معين، يعبر عنه بطريقة أسلوبية محددة وعمليات بلاغية محددة، وبنوع محدد من النصوص".

ولعل هذا يوضح ما للسياق من دور هام في فهم النص، وإبراز تماسكه وترابطه، فبدون الرجوع إلى محيط النص الحديثي أو سياقه لا يمكننا فهم النص أو إدراك ما فيه من انسجام وترابط دلالي؛ فلابد من دراسة أي نص في إطار سياقه المحيط، بمعناه الواسع والسياق اللغوي والمقامي؛ فالنص بدون سياقه قد يصبح تعمية وإلغازاً؛ فنفقد القدرة على فهمه فهماً صحيحاً، وبالتالي يفقد النص تماسكه وترابطه.

فالنص يحتاج السياق؛ ليحكم بناؤه وليشد ارتباط أجزاءه بعضها ببعض. هذه العلاقة المؤكدة بين النص والسياق أكد عليها هاليدى ورقية وحسن حسين اعتباراً أن "كلاً من النص والسياق يمكن تفسيره بالرجوع إلى الآخر".

على أي مستوى يمكن دراسة الترابط النصي في الحديث الشريف ؟

الحديث الشريف، هو في حقيقته، نص منطوق، جاء نتاجاً حياً للتفاعل الحياتي اليومي بين الرسول e وبين المسلمين والمشرّكين، على حد سواء، ولأنه قيل في أوقات مختلفة، ومناسبات شتى، ولمستمعين أو متلقين ليسوا بالضرورة مسلمين في كافة الأحوال، وإن كانوا مسلمين، فليسوا بالضرورة نفس الجماعة أو الأفراد الذين استمعوا للنبي e في حديث ما، فالتلقون لكل حديث قد يختلفون، بالضرورة عن غيرهم المستمعين لحديث آخر.

ولأنه لم ينم إلى علم أحد أن الرسول أمر بجمع أحاديثه في كتاب واحد وتنسيقها بكيفية ما؛ ولأن كتب الحديث التي بين أيدينا هي نتاج عمل علماء الحديث وترتيبهم وتصنيفهم بحسب ما ارتأوا من روابط تربط مجموعة من الأحاديث بعضها ببعضها تتمثل في الجانب الموضوعي غالباً.

لكل ذلك، فالباحث يرى أننا لا يمكننا أن نتناول الترابط النصي في الحديث الشريف من

خلال كتاب من كتب الحديث، باعتباره نصاً واحداً مكوناً من كتب وأبواب، كما صُنّف، كما لا يجوز أن نتناول أحاديث كتاب بعينه كأنموذج للترابط النصي بين هذه الأحاديث، بناء على الرابط الموضوعي الذي يجمعها، والذي بناء عليه نظمها عالم الحديث في كتاب واحد، لاعتبار أن الإمام أو العالم هو من قام بهذا الجمع والتنظيم والتصنيف.

ولأنها لم تصدر، كذلك، عن النبي ﷺ كنص واحد، وإن اشتمل على نصوص متعددة، بل صدر الحديث عنه ﷺ نتاج مواقف ومناسبات شتى، بل إن كتب الحديث جميعها هي من عمل الرواة أو العلماء بالجمع والتصنيف والترتيب، ولم يكن هذا بأمر الرسول ﷺ؛ فينتفي بذلك صدوره عنه ﷺ كنص واحد يحتوي نصوصاً كثيرة كأبي كتاب كتب حديثاً يحوى أبواباً وفصولاً.

صحيح أننا لا نعدم وجود رابط بين الأحاديث بعامة، من حيث مرجعيتها جميعاً إلى ذات واحدة فاعلة قائلة هي ذات رسول الله ﷺ، ومن حيث الترابط المعنوي الذي يربط أحاديث كل كتاب من كتب البخاري مثلاً، أو غيره من كتب الحديث.

بيد أن أساس البحث في الترابط النصي للنصوص هو محاولة معرفة مظاهر الترابط في النص الواحد أو في الكتاب الواحد ذي النصوص المتعددة أو الفصول والأبواب المتعددة.

وهذا بخلاف القرآن الكريم؛ فقد كان النبي ﷺ يأمر الصحابة كما هو معلوم مشهور حين نزول الآيات بأن يضعوها في أماكنها من سورة كذا بعد آية كذا؛ ولذلك فالقرآن كتاب واحد ذو نصوص متعددة أو هو كتاب واحد يشتمل مجموعة من السور القرآنية، ولذلك يجوز دراسة الترابط أو التماسك النصي فيه على مستوى القرآن ككل، ويجوز دراسة بعض سور منه أو سورة منه، أو آيات من سورة منه.

أما الحديث الشريف، فالمنطقي والموضوعي، بحسب منهج علم اللغة النصي، أن ندرس الترابط النصي فيه على مستوى النص الحديثي الواحد الذي تلفظ به النبي ﷺ، لا أن ندرس ترابط النصوص الحديثية التي جمعها الرواة أو العلماء، ورتبها بحسب ما تراءى لهم من مناهج، وإن كان أغلبها يضم النص الحديثي إلى قرينة بناء على الرابط الموضوعي أو الفقهي، أو غير ذلك، وإن جازت هذه الدراسة على هذا المستوى، فليس مكانها هذا المبحث الموجز.

ولذلك يمكن تناول الترابط النصي للحديث على مستوى النص الحديثي الواحد، من خلال سياق الحال والموقف، ومن خلال السياق الكبير أعني كون مرسل النص رسولاً نبياً، وكون النص موجهاً لجماعة مسلمة ذات سمات خاصة، وفي ذات الوقت قد يكون خطاباً لمتلقين معاندين

ولا يمكن فهم النص إلا من خلال إدراك السياق المحيط بالنص؛ فقد يكون السياق المحيط بالنص هو أداة التماسك الرئيسية في النص، كما في الحديث السالف ، ولذا فمن الطبيعي أن يمثل السياق دوراً بارزاً في تحديد معنى النص، ومن ثم تحديد تماسكه .

فالسبب عنصر أساسي من عناصر التماسك مثل المرجعية والإبدال والحذف والعطف والتماسك المعجمي، وهذه الأدوات الخمس هي أدوات التماسك النصي التي أبرزها هاليدى ورقية حسن في مقدمة كتابهما عن التماسك في الإنجليزية.

وهما يقسمان المرجعية إلى :

٢ شخصية، ويعنون بها الضمائر.

٣ إشارية ويعنون بها أسماء الإشارة.

٤ ومقارنة مثل (أفضل)، أكثر

وقد لخص أحد الباحثين أدوات التماسك السابقة إلى نوعين :

١ أدوات تماسك أو ترابط خارجية مثل: السياق والإحالة الخارجية.

٢ أدوات تماسك داخلية: ومنها ما هو شكلي كالعطف والتكرار، والمعجم، ومنها ما هو دلالي مثل المرجعية والإبدال والحذف والتكرار بالمعنى، وأخرى مشتركة وهي العطف.

وليس من منهجية البحث أن نقارب هذه الأدوات أو الوسائل جميعها ؛ في هذا البحث ، ولذا فسنبكفي بعرض بعض النماذج للتحليل النصي للحديث الشريف استدلالاً بالقليل على الكثير، وإلقاء لبذرة لعلها تثمر فيما بعد، وفتحاً لطريق أعلم أن أعرضوا عن السير فيه .

ولقد غدا الترابط النصي أهم وأشهر المعايير التي يقوم عليها التحليل النصي، ولذلك عده بعض الباحثين شرطاً ضرورياً وكافياً للتعرف على ما هو نص، وعلى ما ليس نصاً؛ لأن النظرة إلى النص تعد "بنية مركبة متماسكة ذات وحدة كلية شاملة": أو هو "تتابع مترابط من الجمل": كما يعرفه برينكر، وعلى ذلك فتتحقق الترابط النصي في النص دليل على نصيته، ولذا صار الترابط النصي أهم معيار للنص.

ولذلك سنقارب بعض النصوص الحديثة محاولين بيان ترابطها أو تماسكها من خلال أداة المرجعية ودورها في تماسك النص، وإن كنا سنقوم بهذه المقاربة من خلال السياق الذي يعد، في ذاته، أداة خارجية هامة للتماسك النصي.

وتشمل المرجعية أو الضمير، في علم اللغة النصي، "ضمير الشخص الغائب (بوجه خاص) وضمير الفصل، وضمير الشأن، وضمير الموصول، وضمير الإشارة، والضمائر المترتبة من

أكثر من ضمير من الضمائر السابقة".

وظيفة الضمير النصية :

وللضمير وظيفة نصية تتمثل في قدرة الضمير على تحقيق التماسك والترابط في النص من خلال علاقة الضمير بما يحيل أو يشير إليه، ولذلك اهتم به علماء اللغة النصيون وأولوه عناية كبيرة في التحليل النصي .

وإذا عدنا إلى تراثنا فسنجد إدراك النحاة لهذه الوظيفة النصية للضمير، فقد جعله ابن هشام الأصل في الروابط النصية، فقد ذكر تحت عنوان روابط الجملة بما هي خبر عنه "أن" الضمير الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً كزيد ضربته، ومخذوفاً مرفوعاً نحو (قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ) طه (٦٣/ إن قدر لهما ساحران، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) الآية ١٠

وواضح أن ابن هشام أدرك أن الضمير في (زيد ضربته (يرجع إلى زيد وبهذه العودة إلى زيد تحقق الارتباط بين زيد المذكور وجملة ضربته وكذلك أدرك أن هناك ضميراً محذوفاً في قوله تعالى : (وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى) وإلا لم يكن هناك ارتباط بين كلمة "كل" والجملة التي تليها، ولا بد من هذا الرابط ليتحقق للنص ترابطه وتماسكه.

وهذه هي وظيفة الضمير النصية، ولذا اهتم به النصيون، كما أشرنا، فالضمير، مع الوسائل الأخرى يحقق للنص التماسك والترابط النصي "ومن ثم أكد علماء النص أن للضمير أهمية في كونه يحيل إلى عناصر سبق ذكرها في النص... وأن الضمير (هو) له ميزتان : الأولى : الغياب عن الدائرة الخطائية، والثانية : القدرة على إسناد أشياء معينة، وتجعل هاتان الميزتان من هذا الضمير موضوعاً على قدر كبير من الأهمية في دراسة تماسك النصوص".

وتبرز أهمية الضمير في تحقيق التماسك من طريق مرجعية الضمير أى بإدراك علاقة الربط التي يقيمها الضمير بين الضمير /العنصر الإحالي بالعنصر الإشاري الذي يفسره أو يحيل إليه:.

وقد تتحتم العودة إلى السياق الخارجي لإدراك الترابط بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري، كما في الحديث الذي سنقاربه بعد قليل، ويضع النصيون شرطاً في كل مضمير، حيث يشترطون "في كل مضمير أن يكون له مفسر مناسب يحكمه... وهذا التحكم يتم بصرف النظر عن موقع المفسر بالقياس إلى المضمير، سواء كان سابقاً عليه أو لاحقاً عليه".

بيد أن هذه العلاقة بين الضمير وما يحيل إليه، قد تكون غامضة مما يمثل صعوبة من صعوبات التحليل النصي، وغالباً ما يفيد السياق في إزالة غموض مرجعية الضمير.

ولذلك لا يفتأ النصيون "يؤكدون على دور السياق في معرفة مرجعية الضمير، خاصة إذا كان غامضة مرجعيته، وكذلك إذا كانت مرجعيته خارجية، فتعتمد المرجعية الخارجية على سياق الحال؛ لأنه في الغالب، بدون السياق نقف عاجزين أمام تفسير ما يقال. وسيتضح دور السياق كوسيلة من وسائل التماسك أو الترابط النصي من خلال النص الحديثي التالي.

النص الأول:

أخبرت السيدة عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله ﷺ خرج ليله من جوف الليل، فصلى في المسجد، وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم، فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا، فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ بصلاته، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد، ثم قال: "أما بعد، فإنه لم يخف عليّ مكانكم، ولكنني خشيت أن تُفرض عليكم، فتعجزوا عنها. فتوفى رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

هذا النص الحديثي نص مكون من ثلاث جمل، وهو على قصره، جاء منتظماً منسجماً متلائماً مترابطاً. وكل جملة فيه لا يمكن فهمها بدون فهم الروابط بينها وبين سابقها ولحقها، والنص ككل لا يمكن فهمه وإدراك علاقات الترابط فيه إلا بإدراك علاقة هذا النص بالسياق المحيط الذي أخبرت به السيدة، عائشة -رضي الله عنها.

فهذا البناء النصي لا يمكن فهم الروابط التي تحكم أجزائه، وتجعلها متحدة الوضع يرتبط أولها بثانيها إلا بإدراك أن كل جملة فيه إن هي، في الحقيقة، إلا لبنة من لبنات بناء النص التي لا يمكن أن توجد إلا مترابطة متماسكة مع ما سبقها وما لحقها.

ذلك النص، في النهاية عبارة عن مجموعة من الجمل المترابطة المتماسكة فيما بينها بروابط نصية: **أولها السياق**؛ فقد لعب السياق المحيط بالنص أهم دور في تماسكه وترابطه؛ ففي النص سبعة ضمائر رابطة مختلفة، لا نستطيع بدون الرجوع إلى السياق المحيط بالنص أن نربط بينها وبين عناصر الإشارة التي تمثل المرجعية لهذه الضمائر.

فهذه الضمائر لا يمكن إزالة غموضها ومعرفة مرجعيتها إلا بوضع النص في إطاره السياقي، وإلا لأصبح النص مفككاً غير مترابط الأجزاء، ولانعدم فهم النص فهماً صحيحاً؛ فماذا سنفهم من قوله " أما بعد فإنه لم يخف عليّ مكانكم، ولكنني خشيت أن تُفرض عليكم، فتعجزوا عنها؟" بعبارة أخرى علام يرجع الضمير في (عليّ، وخشيت)؟ وعلام يعود الضمير في (فإنه)؟ وعلام يعود الضمير المستتر في (فتفرض) والظاهر في (عنها)؟ ما مرجعية هذه الضمائر كلها؟

ويمثل معرفة المرجعية وتحديدتها تحديداً دقيقاً فكاً لشفرة النص. والإمساك بمفتاح فهمه. لا

يمكننا أن نفك شفرات الضمائر هذه، إذن، إلا بالرجوع إلى السياق الخارجي أو المحيط بالنص. ولذلك أكد النصيون على دور السياق في توجيه المتلقي توجيهاً سديداً نحو إيجاد العلاقات أو الروابط بين العناصر الإحالية والعناصر الإشارية، سواء في النص أو في خارج النص، ولاسيما إذا كانت مرجعية الضمير تعود إلى السياق الخارجي.

وتمثل السياق المحيط لهذا النص في مناسبة التي ذكرتها السيدة عائشة -رضي الله عنها - راوية الحديث، وهي بإيجاز، اقتداء الناس بصلاة قيامه في الليل أربعة ليالٍ متتالية، فلما صلى الفجر خطب فيهم بهذا النص "أما بعد... "غير أن هذه المناسبة المذكورة في النص الحديثي الذي قدمت به السيدة عائشة للحديث لا تزيل غموض جميع الضمائر، بل أزلت غموض مرجعية بعض الضمائر.

فالضمير في قوله (تفرض) و(عنها) يعود إلى صلاة رسول الله ﷺ التي حاولوا الاقتداء بها ليلاً أربع مرات، غير أن الدلالة لم تتحدد بدقة بالرغم من ظهور هذا العود من مناسبة الحديث. فأية صلاة ليل هي؟ أهي مطلق قيام الليل في أي وقت؟ أم في وقت محدد كقيام رمضان؟! لا مفر، هنا، من الانتفاع بالروايات الأخرى للحديث نفسه، ففي رواية أخرى من طريق الإمام مالك **t** أورد الحديث وجاء في آخره "وذلك في رمضان":.

الضمير، إذن، مرجعيته تعود إلى قيام رمضان أو صلاة التراويح أي أن المخشي افتراض قيام الليل في رمضان، بمعنى جعل التهجد في المسجد جماعة شرطاً في صحة التنفل بالليل.

وقد يفهم أن النبي ﷺ خشي "أن يظن أحد من الأمة من مداومته على صلاة قيام الليل في رمضان الوجوب، وإلى هذا الأخير نحا القرطبي فقال: قوله "فتفرض عليكم" أي تظنونهم فرضاً يجب على من ظن ذلك، كما إذا ظن المجتهد حل شيء أو تحريمه، فإنه يجب عليه العمل به"، وربما خشي رسول الله ﷺ افتراض صلاة قيام الليل في رمضان لوجود مواظبتهم عليها، والله أعلم. بالرجوع، إذن، إلى السياق بمعناه الواسع أمكننا تفسير الروابط النصية المتمثلة هنا في الضمير ومعرفة مرجعيتها، وتحديد ما إذا كانت مرجعيتها سابقة أم لاحقة داخلية أم خارجية.

وأول الضمائر التي تعدُّ المحور الرابط في النص، الضمير العائد إلى ذات المتكلم وهو هنا رسول الله ﷺ، والعناصر الإحالية الرابطة المتمثلة في ضمير المتكلم العائد إليه تتمثل في بياض المتكلم (في) على (وهو أول ظهور للضمير العائد على منشئ النص وفي (لكني) وتاء الفاعل (للمتكلم) في (خشيت)).

وعلى الرغم من أن اسم الرسول ﷺ لم يذكر صراحة في الجملة الأولى النواة، فإن مرجعية

ضمير المتكلم إليه واضحة صريحة، من خلال ما سبق من مناسبة النص، وهو يمثل إحالة على ما هو خارج اللغة: أي إحالة عنصر لغوي إحالي، هوهنا ضمير المتكلم على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجى هو هنا ذات الرسول e؛ حيث يرتبط فهم مرجعية الضمير أو العنصر اللغوي الإحالي بتحديد العنصر الإشاري غير اللغوي الذي يعود إليه في الخارج.

والذي يعين على هذا التحديد الدقيق للعلاقة الرابطة بين الضمير وما يعود إليه، أو بين العنصر الإحالي والعنصر الإشاري سواء أكان لغوياً أو غير لغوي هو السياق.

ويمكن تمثيل مرجعية هذا الضمير (بضمير المتكلم) بالشكل التالي :

مرجعية خارجية

الرسول e	على	ياء المتكلم
	لكنى	ياء المتكلم
	حشيتُ	تاء الفاعل

وفي الحديث ضمائر رابطة أخرى، منها ما هو شخصي أيضاً، ومنها ما هو ضمير الشأن: كالضمير في (فإنه)؛ فهو يشير إلى المقام أو الشأن أو الحال التي كان المسلمون عليها مع رسول الله e وهم يرونه يصلى قيام الليل في رمضان فيتبعونه اقتداء به، ويمكن لضمير الشأن، وهو عنصر لغوي إحالي أن يشير "إلى المقام ذاته في تفاصيله أو مجملًا؛ إذ يمثل كائناً ومرجعاً موجوداً مستقلاً بنفسه، فهو يمكن أن يحيل عليه المتكلم".

فالضمير أو العنصر الإحالي في (فإنه)، وهو ضمير شأن يعود على مرجعية خارجية تتمثل في سياق الحال أو المقام، ويمكن أن يعود على مرجعية داخلية لاحقة تتمثل فيما سيرد في النص، وهو هنا (مكانكم) بدليل ما ورد في رواية يونس وابن جريج: لم يخف على شأنكم "

أما الضمائر الشخصية الرابطة الأخرى، فكلها ضمائر بعضها للمخاطب وهم هنا جماعة المسلمين الذين تابعوا الرسول e واقتدوا به في قيامه، وهي ثلاثة ضمائر في (مكانكم)، و(عليكم) و(فتعجزوا) وهي كلها تعود على مرجعية خارجية يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

مرجعية خارجية

المسلمون	مكانكم	(كم)
	عليكم	(كم)
	فتعجزوا	واو الجماعة

وواضح أن الضمير في (فتعجزوا) ضمير غائب، غير أنه يعود على جماعة المسلمين، وبعض

الضمائر الرابطة في النص للغائب المستتر والظاهر، وهي تعود على صلاة قيام الليل في رمضان، في (تفرض) و(عنها) وهي تعود لمرجعية خارجية ذكرناها آنفاً.

وهذه الإحالة أو العودة بالضمير إلى صلاة قيام رمضان حددها بدقة السياق بالنسبة للمخاطبين أول مرة بهذا الحديث، وهم جماعة المسلمين، وهم فهموا الرابط الذي يربط الضمير في (تفرض) (عنها) وأنه يعود على صلاة التراويح، والإحالة، عموماً تقوم على مبدأ هام وحيد هو ضرورة الاتفاق بين العنصر الإشاري والعنصر الإحالي في المرجع .

ولعله قد اتضح أن دور هذه الضمائر السبعة كان هاماً في إحكام نسيج هذا النص، وربط أجزائه بعضها ببعض، وجعل النص متماسك البناء.

ولعل، من الملاحظ أيضاً، أن السياق المحيط مثل وسيلة هامة للترابط في النص، فهو الذي أدى بنا إلى فهم علاقات الترابط والتماسك بين أجزاء هذا النص الحديثي، وفهم مرجعية الضمائر فيه، ولاسيما أنها تمثل جميعاً مرجعية خارجية.

وهذا يزيد توكيد ما أكدنا عليه من قبل: أعنى دور كل من السياق والنص في استنشاء كل منهما بالآخر، واعتماد النص في فهمه فهما سليماً وإدراك علاقات الترابط والانسجام فيه على السياق، وهي علاقة وثيقة بينهما.

ونضيف إلى دور السياق في فهم النص الحديثي وإدراك علاقات الترابط بين أجزائه ومعرفة تماسكه -أهمية أن يدرس الباحث علاقات الترابط النصي في الحديث الواحد مستنبطاً بالروايات الأخرى للحديث إن وجدت، وشروح علماء الحديث، ولاسيما الاعتداد بمناسبات الأحاديث، كما الحال في دراسة الترابط النصي في القرآن الكريم، فلإدراك علاقات الترابط النصي في القرآن لا بد من الوقوف على أسباب التزلزل، ومعرفة علوم القرآن عموماً.

ولعل وحدة الموضوع في هذا النص الحديثي من وسائل الترابط النصي فيه، فهو تعبير عن خشيته e فرضية صلاة القيام على المسلمين فيشوق ذلك عليهم: أن يواظبوا عليها بعد ذلك فيعصوا ربه. وكذلك سترى وحدة الموضوع في الحديث التالي من وسائل الترابط الدلالي فيه.

النص الثاني :

عن المسور بن مخرمة e قال: سمعت رسول الله e يقول وهو على المنبر " :إن بني هشام بن المغيرة استأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم على بن أبي طالب، فلا آذن، ثم لا آذن، ثم لا آذن، إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم، فإنما هي بضعة مني يربيني ما أرابها، ويؤذيها ما آذاها" .

موضوع الحديث واحد: تقدّم على بن أبي طالب-كرم الله وجهه- إلى بني هشام بن المغيرة لخطبة ابنتهم واستئذانهم رسول الله ﷺ، وإعلان رسول الله ﷺ رفضه إلا في حالة تطليق عليّ ابنته، وبيان سبب هذا الرفض.

والجملة الأولى في الحديث، وهي نواة النص هنا، تركز على هذا المعنى، وما تلاها من جمل تأكيد وبيان لسبب الرفض وبيان للحالة التي يجوز فيها لعلي أن يتزوج ابنة بني هشام بن المغيرة. إذن، وحدة الموضوع تعد أولى الوسائل النصية التي تحقق للنص الحديثي ترابطه وتماسكه، لأنها تنظّم النص في سلك واحد يجمع جملة، ويربط بينها بروابط دلالية من حيث المعنى؛ فالجمل الثلاث التالية للجملة الأولى النواة تعقيب وبيان على الطلب الذي طُلب من الرسول ﷺ، والجملتان التاليتان لهذه الجمل (إلا أن يريد ابن أبي طالب أن يطلق ابنتي، وينكح ابنتهم) استدراك وبيان للحالة التي يجوز فيها لعلي الزواج من ابنتهم.

والجمل التالية (فإنما هي بضعة... إلى نهاية النص) هي تفسير وبيان أو تعليل لسبب الرفض، فالجمل كلها، إذن، مربوطة برباط المعنى والدلالة، مما يحقق للنص بهذه الوسيلة، وغيرها مما سنوضح، ترابطه وتماسكه.

وإذا كنا قد بينا وحدة موضوع هذا النص وفهمناه فهماً سليماً أدى إلى إدراك أداة من أداة تماسكه، فإن ذلك باعتبار إدراك الباحث مرجعية الضمائر في النص من خلال مناسبة النص أو السياق الخارجي للنص، وإلا، فكيف ندرك مرجعية الضمائر في النص ذاته؟ فلم يذكر في النص الذي تلفظ به النبي ﷺ اسمه الشريف، ولم يذكر فيه من هي ابنته صراحةً ولذا، فلا مناص من بيان أوضح للسياق الخارجي للنص.

ومناسبة النص، بإيجاز، تمثلت في إقدام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه على خطبة بنت أبي جهل على فاطمة-رضي الله عنها- (ولنلاحظ أن معرفة المناسبة أسهم في تحديد مرجعية الضمير العائد على بنت أبي جهل، وفاطمة-رضي الله عنها-تحديداً دقيقاً)؛ فاقتضى ذلك من النبي ﷺ أن ينكر ذلك، ويعلن رفضه له وعدم إذنه فيه، وبيان سبب الإنكار. ويتمثل في أن يجمع علي بن أبي طالب بين بنت رسول الله ﷺ وبين بنت عدو الله أبي جهل، وإن كانت من المسلمين، تحت سقف بيت واحد.

وأصح ما تحمل عليه هذه القصة "أن النبي ﷺ حرم عليّ أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل؛ لأنه علل بأن ذلك يؤذيه، وأذيته حرام بالاتفاق": والجمع بينهما يستلزم حتماً تأذى النبي ﷺ لتأذى فاطمة بذلك، وهي جزء منه.

هذا التبيان لمناسبة الحديث التي تمثل السياق الخارجي للنص أو عالم النص الخارجي ضروري لبيان حركة الضمائر في النص: إلى أية مرجعية، تعود؟ فضمير مستتر مثل (هو) العائد على "ما" في قوله: "يريني ما أراها ويؤذيني ما آذاها"، لا يمكن فهم مرجعيته أو تحديدها تحديداً دقيقاً بدون الرجوع إلى هذا السياق الذي بيناه؛ لأنه يرجع إلى "ما" و"ما" نكرة مبهمه، وهي إذ تعوض المحال إليه أو المشار إليه وترتبط به، لا تبين بنفسها، لأن فهمها رهين استحضار ذلك المشار إليه أو المحال إليه، وهو هنا غير واضح، فهي بحكم إهامها تحتاج إلى صلة تفسرها، وينبغي لهذه الصلة أن تكون مفهومة للسامع .

وحتى إن فهم منها من خلال صلتها معنى الإيذاء فليس واضحاً من خلال النص: أي إيذاء سيلحق بها؟ هل هو مجرد زواج على بن أبي طالب أم هو زواجه عليها؟ أم لأمر آخر؟ بالتحديد لن نستطيع تحديد نوعية الإيذاء بدون الرجوع إلى السياق الذي أوضحناه آنفاً.

وهو يعيننا على تحديد نوعية الإيذاء في أن "ما" تشير إلى الجمع بين بنت رسول الله ﷺ وبين بنت عدو الله أبي جهل تحت سقف واحد، وهذا يستلزم أذى النبي لتأذى فاطمة به. الذي أزال غموض هذه المرجعية للضمير (هو) العائد على "ما" المهمة أصلاً وهي مرجعية خارجية، بالنهاية، لأنها ليست مذكورة بالنص الرجوع إلى -السياق، فهو إذن وسيلة من الوسائل التي تحقق للنص حسن فهمه وتؤدي دورها في ترابطه وتماسكه.

ولقد اشتمل هذا النص عدداً من الضمائر الشخصية بلغ واحداً وعشرين ضميراً، منها تسعة عشر ضميراً شخصياً (ما بين ضمير متكلم وغائب وظاهر ومستتر) وضمير الموصول.

وهذا الحديث عبارة عن نص صادر من ذات فاعله منشئة للنص، هي ذات رسول الله ﷺ تبين فيه موقعها من حدث ما، هو ما قام به على بن أبي طالب من تقدم لخطبة بنت بني هشام بن المغيرة، ومجيئهم إلى الرسول ﷺ يستأذنونهم. فرد عليهم بهذا النص.

يتضح من هذا أن الضمائر الفاعلة في هذا النص:

-ضمائر تعود إلى ذات النبي ﷺ.

-وأخرى تعود إلى بني هشام بن المغيرة.

-وضمائر تعود إلى على بن أبي طالب، وفاطمة رضي الله عنها.

-وضمائر راجعة إلى الإيذاء لفاطمة.

- ضميرا الموصولية.

ولأن ذات قائل النص هي العنصر الفاعل وهي المركز في هذا النص، فقد بلغ عدد الضمائر

المحيلة إليها سبعة ضمائر، وإذا أضفنا إليها ما ورد في رواية الترمذي (استأذوني): تبلغ ثمانية ضمائر، وهو أعلى معدل لتوزيع الضمائر في هذا النص؛ لأنها مركز النص وحجر الزاوية فيه لارتباط الحدث في النص بها.

ورغم ذلك لم تذكر صراحة في النص، وإنما هي عنصر فاعل خارج النص، أي عنصر غير لغوي وإن كان معلوماً للمخاطبين بالنص على عهد رسول الله ﷺ؛ ولذا تعد مرجعية هذه الضمائر الراجعة إلى ذات المتكلم في النص مرجعية خارجية يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

مرجعية خارجية

الرسول ﷺ	استأذوني	ياء المتكلم في رواية الترمذي
	فلا آذن	أنا
	ثم لا آذن	أنا
	ثم لا آذن	أنا
	ابني	ياء المتكلم
	منى	ياء المتكلم
	يريبني	ياء المتكلم
	يؤذيني	ياء المتكلم

ويلاحظ أن الضمائر الراجعة إليه ﷺ هي ضمير المتكلم المنفصل والمتصل، وهذا طبيعي؛ لأن النص عبارة عن خطبة.

وإذا تأملنا توزيع هذه الضمائر على مستوى النص نجد أنها تشمل النص من أوله إلى آخره، وكأنها خيط رئيس أو مجموعة خيوط تشكل في مجموعها نسيج النص، وهذا ما يحقق للنص إحكامه، ويزيد من تماسكه وترابط أجزائه شكلياً ودلاليماً.

وعلى المستوى الثاني نجد الضمائر الراجعة إلى بني المغيرة وهم الذين أتى النص رداً على استنذاهم تزويج على ابنتهم احتلت المرتبة الثانية من حيث معدل توزيع الضمائر داخل النص؛ فقد بلغت أربعة ضمائر، كلها غائبة في (استأذنوا) و(ينكحوا) و(ابنتهم) مرتين؛ ولأن بني المغيرة قد سبق ذكرهم في النص صراحة من قبل، فالإحالة إليهم سابقة داخلية يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

	مرجعية خارجية	
واو الجماعة	استأذنوا	بنوهشامبن
واو الجماعة	ينكحوا	المغيرة
هم	ابنتهم	
هم	ابنتهم	

أما معدل الضمائر العائدة إلى على – كرم الله وجهه - وفاطمة - رضي الله عنها - في المستوى الثالث والرابع فكان متساوياً، غير أن مرجعية الضمائر الراجعة إلى على كرم الله وجهه تعد مرجعيتها مرجعية سابقة داخلية، لسبق ذكره في النص، بينما تعد مرجعية الضمائر العائدة إلى فاطمة - رضي الله عنها - مرجعية سابقة خارجية، حيث لم يجر ذكر صريح لها في النص؛ فإذا كانت تعود كلها إلى (ابنتي) المذكورة أول مرة، فهي نفسها تحتاج إلى ما يفسرها وزيل غموضها من الخارج، فهي بمثابة ضمير الغائب (هي) غير أن السياق الخارجى يفيد تحديد مرجعية هذا الضمير إلى فاطمة وليس أية بنت من بنات النبي ﷺ من حيث معلوم أن على لم يتزوج سوى فاطمة من بنات النبي ﷺ ويمكن تمثيل مرجعية الضمائر العائدة إلى كل منهما كما يلي:

مرجعية خارجية	مرجعية سابقة داخلية	هي
---------------	---------------------	----

فاطمة	ابنتي	أربها
		أذاها

مرجعية سابقة داخلية	ابن أبي طالب هو
---------------------	-----------------

على	يطلق هو
	ينكح هو

ويلاحظ أن نوعية الضمائر المحققة للترابط العائدة إلى على وفاطمة اختلفت وإن كانتا ضمير غيبية في النهاية إلا أنها مع فاطمة كانت متصلة في موضعين، ومنفصلة في موضع هو (فإنما هي) ، بينما هي مع على منفصلة في جميع المواضع الثلاثة مقترنة في موضع بحذف اسمه وإنما أشير إليه

بالنسبة إلى أبيه (ابن أبي طالب)، فهل يمكن أن نعد ذلك نوعاً من الإشارة إلى تزييل على إبي هذه المترلة: أى انفصال مترلته عند النبي : e بمعنى التلويح بإبعاده عن المكانة التي يحتلها عند النبي e إذا أصر على فعل ما أراد؟ وهل يعد الإحالة إلى فاطمة بضمير الاتصال إشارة إلى مكانتها عنده وأنها جزء منه كما صرح في نهاية النص؟ أم مجرد صيانة اسمها أن يذكر على الملأ؟

أما المستوى الخامس فهو يختص بالضمير المستتر (هو) في الفعلين (أراها) و (آذاها) الذي يجيل إلى ضمير الموصول في "ما" في (ما أراها) و(ما آذاها) والذي يشير بالنهاية إلى الإيذاء الذي يمكن أن تتعرض له السيدة فاطمة بالجمع بينهما وبين بنت عدو الله تحت رجل واحد وقد بينا ذلك قبل ويمكن تمثيل مرجعيته بالشكل التالي :

أراها	الإيذاء الذى سيلحق
هو	بفاطمة
	مرجعية
	الجمع بينها وبين بنت
	خارجية
آذاها	عدو الله
هو	
	مرجعية
	داخلية سابقة
	ما

وغنى عن البيان أن (ما) ضمير موصول في علم اللغة النصي يعد من الضمائر الشخصية، وهو ضمير له دوره في تحقيق التماسك على مستوى النص وقد تكرر مرتين.

ويلاحظ على هذا النص أنه بالرغم من عدم طوله نسبياً إلا أن توزيع الضمائر فيه بلغ واحداً وعشرين ضميراً منها تسعة عشر ضميراً شخصياً كان أكثرها ما يعود على ذات النبي e ، وأقلها يعود إلى (ما) الموصولة، مما مثل شبكة من العلاقات الترابطية حققت للنص وحدة نسيجه، وإحكام بنائه، وإخراجه إخراجاً يتضح فيه وحدة الوضع مما ساهم بالنهاية في تحقيق تماسك النص وترابطه ترابطاً شكلياً ودالياً من خلال شبكة الضمائر وحركة مرجعيتها في النص. ويمكننا أن نمثل علاقات الترابط بين هذه الضمائر بالشكل التالي :

الضمائر التي تحيل إلى الرسول e

سبعة ضمائر

بنو هشام بن المغيرة

أربعة ضمائر

وهذا يوضح أن الروابط الإحالية ممثلة في الضمائر في هذا النص قد كان لها دور كبير في تحقيق ترابط النص وتماسكه.

ويمكننا أن نشير إلى وسيلة نصية أخرى من وسائل الترابط النصي في هذا النص؛ فليست الضمائر وحدها من وسائل التماسك النصي في الحديث، بل في النص وسيلة أخرى مهمة هي: **الإحالة التكرارية أو الإحالة بالعودة**، وهي عبارة عن تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كل جملة من جمل النص قصد التأكيد، وتمثل الإحالة بالعودة أكثر أنواع الكلام:.

هذا ما يُعرف به الأزهر الزناد الإحالة التكرارية، غير أنه ليس شرطاً أن يكون التكرار في بداية الجملة كما ذهب إلى ذلك الأزهر الزناد؛ فالباحث يرى ما يراه باحث آخر يستدرك على الزناد أن التكرار ليس مقصوداً على بداية الجمل، بل قد يكون في أول الجمل، وقد يكون في ثانيا الجمل، وقد يكون في آخرها، ويذكر تعريفاً آخر يبرز وظيفة التكرار النصية بأنه إعادة ذكر لفظ أو عبارة أو جملة أو فقرة، وذلك باللفظ نفسه أو بالترادف، وذلك لتحقيق أغراض كثيرة أهمها تحقيق التماسك النصي بين عناصر النص المتباعدة.

وقد قامت الإحالة التكرارية أو التكرار بدورها في ترابط هذا النص الحديثي الذي بين أيدينا، فقد تحقق في النص من أنماط التكرار تكرار الجملة فقد تكررت جملة (فلا آذن) ثلاث مرات، وقد حقق هذا التكرار، إضافة إلى الترابط والتماسك النصي، التأكيد والحسم في الموقف برفض رسول الله e القاطع للجمع بين ابنته و بنت أبي جهل تحت سقف واحد.

فهو، إذن، تكرر يزيد من تماسك النص، بتكرار وحدة من وحدات بناء النص بإعادتها ثانياً وثالثاً، للتأكيد على دلالتها.

ومن أنماط التكرار الأخرى في النص المساهمة في إحكام ترابط النص تكرار اللفظ. كما في تكرير لفظ (ابنتهم) مرتين، وتكرار اسم على بن أبي طالب مرتين، وإن كان في الثانية ذكره بنسبه لأبيه.

ويعد تعدد الضمائر المحيلة إلى الذوات الفاعلة في النص، ولاسيما المحيلة إلى ذات رسول الله e من أنماط التكرار أو الإحالة التكرارية التي تسهم في تماسك النص وترابطه، فقد تكرر هذا

الضمير ثماني مرات، وبدوره في الربط عاد النص إلى صاحبه المتلفظ به، وبهذا ارتبط النص "بالجامع الأساسي في النص الذي هو ذات المتلفظ الذي يمثل الحقيقة الفيزيائية القارة التي يصدر عنها النص" وكان هذا التكرار المستمر للضمير خيوط تشد نسيج النص إلى بعضها وتوحد أجزائه، وترتبط بينها برباط متين يحفظ للنص تماسكه.

ومن وسائل الترابط النصي الدلالية في النص أيضاً ما يسمى بالارتباط السببي، وتعد جملة "فإنما هي بضعة مني" جملة سببية لرفض الرسول ﷺ هذا الزواج لعلي على فاطمة؛ فهي إذن مرتبطة سببياً بما قبلها، وهذا الارتباط السببي وسيلة من وسائل التماسك أو الترابط الدلالي في النص. وكذلك وسيلة العلاقة التفسيرية، بمعنى كون الجملة مرتبطة بما سبقها لكونها تفسيراً لها وبياناً، وتوفر ذلك في جمليتي "يريني ما أراهما ويؤذيني ما آذاها" فهما تفسيريتان لجملة فإنما هي بضعة مني"، لكون هاتين الجملتين تفسران المقصود بكون فاطمة بضعة من رسول الله ﷺ فإذا كانت جزءاً منه فإن ما يؤذيها يؤذيه، وما ترتاب منه يريه هو أيضاً.

ولعله قد اتضح دور الضمائر وتكرارها في تحقيق الترابط النصي للنص، وسيوضح ذلك بشكل أشد ظهوراً في النص التالي :

النص الثالث :

قالت السيدة عائشة -رضي الله عنها" :-كنت نائمة إلى جنب رسول الله ﷺ، ففقدته من الليل، فلمسته، فوقعت يدي على قدميه، وهو ساجد، وهو يقول " :أعوذ برضاك من سخطك، ومعافاتك من عقوبتك، لا أحصى ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك... وأعوذ بك منك، لا أحصى ثناء عليك".

هذا النص عبارة عن مناجاة ودعاء وثناء من رسول الله ﷺ على ربه عز وجل. وأول أدوات الترابط النصي في هذا النص :هو السياق الخارجي أو المحيط بالنص، فلو أننا اقتطعنا النص من سياقه فكيف سنفهم أن ضمير المتكلم يعود على الرسول ﷺ؟ فمن المحتمل أن يكون شخصاً آخر؛ فالرجوع إلى السياق يعين على التفسير والتحديد الدقيق لمرجعية الضمير، والسياق المحيط بمثله ما قدمت به السيدة عائشة لنص الحديث الذي تلفظ به النبي ﷺ.

ويشمل هذا النص الحديثي مستويين من الضمائر الرابطة :

الأول :يعود إلى ذات المتكلم.

والثاني :يعود إلى ذات المخاطب.

وإذا كان مركز النص في النص السابق هو رسول الله ﷺ متمثلاً في كثرة الضمائر الراجعة

إليه، فإن مركز النص ومحوره هنا هو المخاطب الله **U**؛ فمعدل توزيع الضمائر الراجعة إلى ذات الله المقدسة عشرة ضمائر، توزعت ما بين ضمير متصل هو (كاف الخطاب ثماني مرات) و(تاء الفاعل للمخاطب مرة في أثنيت) وضمير منفصل (أنت) مرة واحدة.

بيد أنه ليس لذات الله ذكر صريح في النص نفسه، وإنما عرفت مرجعية الضمير بالعودة إلى السياق؛ ولذا فالإحالة هنا إحالة خارجية لعدم سبق ذكرها في النص. ويمكن تمثيل هذه المرجعية بالشكل التالي :

كاف الخطاب	برضاك	
كاف الخطاب	سخطك	
كاف الخطاب	بمعافاتك	
كاف الخطاب	عقوبتك	الله عز
كاف الخطاب	عليك	وجل
ضمير منفصل	أنت	
تاء الفاعل	أثنيت	
كاف الخطاب	نفسك	
كاف الخطاب	بك	
كاف الخطاب	منك	

وقد أطرحنا جملة (لا أحصى ثناء عليك) ؛ لأنها زيادة من رواية الليث وسبق ذكرها في الرواية الأصلية للحديث.

أما المستوى الأول من الضمائر: وهو الذي نرجع فيه الضمائر إلى ذات قائل النص وهو رسول الله **e** فقد بلغت ثلاثة ضمائر في (أعوذ) مرتين، و (لا أحصى) مرة وهي كلها ضمير مستتر تقديره (أنا)، وهي كذلك ترجع إلى غير مذكور في النص، بل ترجع إلى ما هو خارج لغة النص أو خارج النص، ولذا فهي إحالة خارجية أيضاً، ويمكن أن تمثلها بالشكل التالي :

	مرجعية خارجية	
أنا	أعوذ	الله
أنا	لا أحصى	عز وجل
أنا	أعوذ	

ويمكننا أن نفسر غلبة الضمائر الراجعة إلى ذات الله **U** بكونه هو المنوط به الاسترضاء وتحقيق الرجاء الذي يرجو الداعي (الرسول) **e** أن يقبل منه دعاءه وثنائه، ويستجيب إلى رجائه؛ فكثرة الضمائر المحيلة إلى ذات الحق –تعالى- دليل على أنه الذات الكبرى الفاعلة في النص،

فهي محوره، وهي دليل على رغبة منشى النص ٥ إلغاء ذاته في جوار ذات الله عز وجل وكأن في ذلك إشارة إلى ضرورة أن يتصاغر كل داع وينكر ذاته في حضرة دعائه إلى ربه عز وجل لأن المقام ليس مقام إبراز لذات المتكلم، بل مقام تمجيد وثناء على ذات المخاطب الذي هو الله

U

وقد قامت الضمائر على هذين المستويين السابقين بدورها في ترابط النص، فقد لعب الضمير الدور الأساسي في ترابط النص، فالضمير العائد إلى ذات الله كان المركز والمحور الذي يدور حوله النص، فالجمل كلها ترتبط به وتشد إليه فلم تخل جملة من جمل النص من ضمير رابط يشدهما بما سبقها ويربطها بما سبق.

مما سبق يتضح جلياً الدور الهام الذي تقوم به الضمائر كأدوات ترابط نصيه في تحقيق نصية النص ببناء شبكة العلاقات التي تربط بين أجزاء النص ربطاً محكماً يتحد فيه البناء. ولو أردنا تشبيه هذا الدور النصي للضمير في عملية الترابط النصي لشبهته بمادة البناء التي تمسك بلبينات البناء المختلفة وتشدها إلى بعضها؛ فيصير بناء محكماً متماسكاً مترابطاً أو هي كالمئول الذي يشد خيوط الثوب المتناثرة إلى بعضها فينتج في النهاية ثوباً متناسقاً متجانساً متماسكاً مترابطاً الأجزاء.

المصادر والمراجع

أولا :مصادر الحديث الشريف:

- ١- محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٣هـ-٢٥٦هـ) _ (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه - بشرح فتح الباري "للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر) ت : ٧٧٣هـ - (تح/عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رقم كتبها وأبوها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقي -طبع دار الحديث -القاهرة -الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م / وطبعة المكتبة السلفية -تح /محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي -ط٣ - ١٤٠٧هـ
- ٢- مسلم بن الحجاج القشيري أبو الحسن (٢٠٤-٢٦١هـ) صحيح مسلم بشرح النووي- للإمام محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٣١-٦٧٦هـ) تخرىج وتعليق محمد محمد تامر- دار الفجر للتراث-القاهرة-ط ١- ١٤٢١هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣- الترمذي)أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (٢٠٩ هـ ٢٧٩ هـ/ -)الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي-تحقيق وشرح-أحمد محمد شاكر -والأجزاء من ٦:٣تح د.مصطفى محمد حسين الذهبي القاهرة -ط١٩١٩ هـ - ١هـ ١٩٩٩ م.
- ٤- أبو داود): سليمان بن الأشعث السجستاني الأزرجي (٢٠٢هـ-٢٧٥هـ) - سنن أبي داود- تح د/السيد محمد سيد، ود/عبد القادر عبد الخير، والأستاذ سيد إبراهيم-دار الحديث - القاهرة - ط ١ - ١٤٢١هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥- ابن ماجة)الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧هـ-٢٧٥هـ)سنن ابن ماجة - حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي -خرج أحاديثه وفهرسه د .مصطفى محمد حسين الذهبي دار الحديث-القاهرة-الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨ م.

ثانيا:مصادر البحث:

- ١- الأزهر الزناد -نسيج النص :بحث فيما يكون به الملفوظ نصا -المركز الثقافي -ط ١٩٩٣- ١ م.
- ٢- برند شبلنر-علم اللغة والدراسات الأدبية:دارسة الأسلوب ،٣
- ٣- البلاغة
- ٤- علم اللغة النصي-ترجمة وتعليق د/محمد جاد الرب-نشر الدار الفنية للنشر والتوزيع-الرياض-

ط ١ - ١٩٨٦

- ٥- ابن هشام (أبو محمد جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب - طبع دار الشآم للتراث - بيروت-د.ت.
- ٦- حامد أبو أحمد -الخطاب والقارئ: نظريات التلقي وتحليل الخطاب وما بعد الحداثة -نشر مركز الحضارة العربية -القاهرة -ط٢ -٢٠٠٣ م - ص ٢١٨.
- ٧- روبرت دى بيوجراند:النص والخطاب والإجراء-ترجمة د/تمام حسان-عالم الكتب-القاهرة- ط ١ -١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- ٨- د/سعد مصلوح :نحو أجرومية للنص الشعري :دراسة في قصيدة جاهلية-مقال بمجلة فصول -المجلد العاشر -العددان الأول والثاني -يوليو ١٩٩١م .
- ٩- د/سعيد حسن بحيرى-دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة -مكتبة زهراء الشرق -د.ت .
- ١٠- د/سعيد حسن بحيرى -علم لغة النص :المفاهيم والاتجاهات -لونجمان -القاهرة -ط ١ - ١٩٩٧م .
- ١١- د /صبحي الفقى -علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق :دراسة تطبيقية على السور المكية -دار قباء للطباعة والنشر -القاهرة ط ١ - ١٤٢١هـ -٢٠٠٠ .
- ١٢- د/صلاح فضل-بلاغة الخطاب وعلم النص-سلسلة عالم المعرفة-الكويت-العدد (١٦٤) ١٤١٣هـ - ١٩٩٢ م .
- ١٣- د/محمد العبد -اللغة والإبداع الأدبي -دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع -القاهرة - ط ٩ - ١٩٩٨م .